

تسع سنوات هي فترة طويلة للغاية

المقدم / باري وينجارد

❖ في عام 2002 قامت القوات الباكستانية بإلقاء القبض على موكلي ويدعي فايز الكندري وهو كويتي الجنسية وقامت بتسليمه إلى القوات العسكرية بالولايات المتحدة الأمريكية. ومنذ ذلك الحين تم زجه في غياهب سجن معتاد الإجرام بالجزيرة الأمريكية في معتقل جوانتنامو في كوبا بما يقارب التسع سنوات بدون أي اتهام.

- وتوالت الأحداث منذ عام 2002 وقامت حكومة دولة الكويت بتقديم التماس بشكل مهذب لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية مؤداه إطلاق سراح المدعو فايز الكندري والمحتجزين الكويتيين الآخرين وتسليمهم للسلطة الكويتية. وقد أرسلت حكومة الكويت هذا الالتماس المهذب عدة مرات ولكن حكومة الولايات المتحدة تقابله بالرفض في كل مرة زاعمة عدم قدرة السلطة الكويتية على مراقبة أو إعادة تأهيل مواطنيها المحتجزين في المعتقل بعد عودتهم. وقامت دولة الكويت بالرد على هذا الزعم بإنشاء مركز إعادة تأهيل بتكلفة تتعدى ملايين الدولارات ويقوم هذا المركز بمهام مراقبة المعتقلين الذين تم إطلاق سراحهم وعودتهم إلى دولتهم الكويت وهذه المراقبة تتم وفقاً لأحدث الأساليب والتقنيات العلمية الحديثة. وقامت دولة الكويت باتخاذ الإجراءات اللازمة لمراسلة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية حيال ذلك ولكن الرد مازال مشفوعاً بالرفض.

وفي واقع الأمر، بعدما نجحت دولة الكويت في إقناع كافة الأطراف المعنية في حكومة الولايات المتحدة بالتماسها، تراجعت الولايات المتحدة عن جدالها ومزاعمها المستميتة في رفض التماس دولة الكويت. وكان هناك معتقل سابق يدعي عبد الله العجمي وتم إيداعه في معتقل جوانتنامو بتهمة تفجير قنبلة في مارس 2008 ومنذ ذلك الحين تذرعت الولايات المتحدة بحادثة العجمي واتخذتها وسيلة وبرهان غير قابل للجدل بأن دولة الكويت غير قادرة على احتواء وكبح جماح مواطنيها. وبالطبع جاءت حادثة مارس 2008 قبل إنشاء مركز إعادة التأهيل الذي يراقب المساجين عن كثب وقيام الكويت بتنفيذ برامجها في الفترة الحالية حيال ذلك لم يأت بنتيجة. ونتيجة لذلك لم يكن هناك اهتمام بالإجراءات الوقائية التي تقوم بها الكويت حيث أنها غير قادرة على إقناع الولايات المتحدة ولا يمكن أن توافق الولايات المتحدة على قبول التماس الكويت المهذب.

وكان الوقت لدولة الكويت أن تتبني أساليب جديدة تعزز موقفها وعليها أن تبدأ في معاودة المفاوضات الفعالة بغرض إعادة أبنائها. أو على أقل تقدير إذا ما رغبت دولة الكويت في استعادة أبنائها الاثني عشر فعليها أن تبعث بفريق من محترفي التفاوض إلى معتقل جوانتنامو لتقييم موقف هاذين الكويتيين وبدأ التدابير التي ترمي إلى استعادتهما والعودة إلى وطنهم الكويت.

ولعل العوامل التالي ذكرها تعبر عن حقائق مؤكدة:

- لن يكون هناك علاقة ودية حميمة بين الكويت والولايات المتحدة أفضل مما هي عليه في هذه الآونة. تفتقر الكويت لعامل التوازن أو القدرة على كبح جماح هاذين المعتقلين سالفاً الذكر حيث انه ليس هناك دليل قاطع يفيد بعدم القيام بأي جريمة. ولا تستطيع الولايات المتحدة أن تدين هاذين المعتقلين في ساحة المحكمة ويتعين عليها أن تجد حلاً بديلاً لمعالجة مثل هذه القضايا.

- ومن المؤسف أن تلك الحلول البديلة يمكن أن تنطوي على احتجاج غير مسبب.... وهذا هو أكثر الأدوات وحشية والتي يسير على نهجها سياسة الرئيس أوباما. وينطوي مبدأ الاحتجاز الغير مسبب على انه ليس هناك أمل في محاكمة معتقل معين بشكل عادل (بسبب عدم كفاية الأدلة) وليس مسموح بإطلاق سراحه (بسبب القران المزعومة ضده حيال قوات العدو) ومن ثمة تصبح القضية عبارة عن "احتجاز غير مسبب" حتى " انتهاء الأعمال العدائية" (والتي لن تحدث مع استمرار الحرب على الإرهاب) وهذا يعني أن العقوبة يمكن أن تصل إلى الحبس مدى الحياة بدون محاكمة بناءً على معلومات سرية تم فحصها ومراجعتها من قبل أفراد سرية في جلسات قضائية سرية.

وهناك اختيار آخر أمام الرئيس أوباما لحل المشكلة وهو أن يثق في قدرة دولة الكويت في السيطرة على مواطنيها وهذا يُعد من التدابير اللازمة التي يتعين على دولة الكويت أن تطالب بها (ولا تطلبها). ويوجد لدى دولة الكويت الآن وقت محدد وقصير لتحديد مصيرها وذلك قبل أن تدخل سياسة الرئيس أوباما والمتعلقة بالاحتجاز الغير مسبب حيز التنفيذ. وعلى هذا فإن المفاوضات الجدية من أجل المدعو فايز الكندري ينبغي أن تبدأ على الفور. ولا ينبغي على دولة الكويت في هذه المرة أن تعترض بقولها (لا) في ردها على الولايات المتحدة. أو بعبارة أخرى يتعين على دولة الكويت أن تفعل مثلما تفعل الولايات المتحدة إذا ما انعكس الموقف.

باري وينجارد هو ضابط برتبة مقدم بالقوات الجوية وهو المحامي العسكري الذي يمثل المدعو فايز الكندري الكويتي الجنسية والذي تم اعتقاله لمدة تسع سنوات بدون اتهام. ويعتبر باري وينجارد - بصفته المدنية - هو المحامي العام في مدينة بيتسبيرج في بنسلفانيا.

للإحاطة:

الآراء التي تم التصريح بها في هذا الصدد تعبر عن رأي المؤلف ولا تعكس بالضرورة آراء الولايات المتحدة أو أي من وكالاتها.